

# الحكومة العراقية تدفع فاتورة التضيق على الإعلام

## وسائل إعلام دولية اضطرت إلى الاعتماد على المدونين ومواقع التواصل في تغطية المظاهرات



الكاميرا البديلة متوفرة

استهدف مقر قناة الفرات (التابعة لتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم) في بغداد. وأشارت إلى أن سلسلة من الاعتداءات طالت 8 مكاتب ومقرات لوسائل إعلام محلية وأجنبية على يد مسلحين مجهولين قاموا باقتحامها والاعتداء بالضرب على كوادرها وتكسير معدات وأجهزة العمل والبلث والاستيلاء على حواسيب وهواتف نقالة. وانتقدت الجمعية بشدة الحكومة العراقية لإقدامها "على إغلاق تام للأجواء من خلال قطع خدمة الإنترنت في عموم البلاد، ما عدا إقليم كردستان (شمال)، والذي يعد انتهاكا فاضحا وقمعا غير مسبوق لحرية التعبير منذ العام 2003".

بحق الصحفيين وإصابة 15 منهم، والاعتداء على مكاتب ومقرات 8 وسائل إعلام، خلال الاحتجاجات الشعبية المناهضة للحكومة. وأضافت الجمعية (مستقلة) في تقريره أنه "منذ اليوم الأول بدأت حالات الانتهاك تطل الصحفيين في محافظات مختلفة.. وتم رصد 28 حالة انتهاك، منها 17 حالة اعتداء من قبل القوات الأمنية، التي قامت باعتقال صحفيين اثنين". وتابعت "كما تم تسجيل 15 حالة إصابة، من ضمنها 13 حالة إصابة خطيرة بقنابل الغاز المسيلة للدموع، وإصابة مراسل صحفي برصاص القوات الأمنية أثناء تغطيته تظاهرات محافظة بابل (جنوب)، وحالة إصابة بصاروخ

وأضاف التقرير أن على الجهات الرسمية إدراك أن محاولات منع التغطيات وإخفاء حقائق عن أحداث عامة كالمظاهرات لا يمكن إخفاؤها إلى الأبد في العصر الرقمي، وأن محاولات حظر الإنترنت لم تمنع من انتشار مقاطع فيديو وأخبار وصور الأحداث. كما أن حظر الإنترنت ومنع وسائل الإعلام من العمل يدفعان نحو انتشار الأخبار المزيفة والكاذبة عن الأحداث عبر وسائل إعلام صفراء وجوش الإلكترونية تستغل الحظر لبلث خطاب كراهية ومنشورات تهدد السلم والأمن المجتمعيين. ويذكر أن جمعية "الدفاع عن حرية الصحافة" بالعراق، رصدت 28 انتهاكا

ودانت منظمات دولية عديدة الإجراءات الحكومية، كما دانت المنظمات المعنية بحرية الرأي والتعبير وحماية الصحفيين استهداف قنوات فضائية وصحافيين وإعلاميين. وأوصى بيت الإعلام العراقي الجهات الرسمية بحظر تكرار إغلاق وسائل الإعلام ومنع الصحفيين من تغطيات الأحداث المهمة، محذرا من أن حجب ومنع التغطيات حتى وإن حقق أهدافا تراها الجهات الرسمية ضرورية إلا أن تداعياتها كبيرة أثناء المظاهرات وما بعدها وستكون عكسية، إذ تؤثر على السلم والأمن المجتمعي، وتضيف انتكاسة إلى سمعة البلاد في سلم حرية الرأي والتعبير العالمية.

لم تنجح كل الوسائل التي اتبعتها الحكومة العراقية في عرقلة التغطية الإعلامية للمظاهرات في البلاد ومنع أخبارها من الانتشار، إذ لعبت مواقع التواصل الاجتماعي كما هو متوقع دورا بارزا في نقل الحدث تصاف إليه الشائعات والفيديوهات المبركة.

بغداد - تحولت مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا تويتر إلى المنصة الرئيسية لأخبار المظاهرات، ما جعل التغطيات معرضة لنشر أخبار مبركة، كما ساهم قطع الإنترنت في تحجيم التغطية لكنه في الوقت نفسه فتح الباب لكثرة التوايل وانتشار الأخبار والصور ومقاطع الفيديو المبركة، وفق تقرير حديث لـ "بيت الإعلام العراقي". وتحت عنوان "تظاهرات أكتوبر: تغطيات خجولة.. وحظر الإنترنت فشل في حجب الأحداث على مواقع التواصل الاجتماعي"، رصد "بيت الإعلام العراقي" في تقريره الثالث والأربعين التغطيات الإعلامية للتظاهرات التي شهدها العراق مطلع أكتوبر الجاري وتداعيات ما تبعها من حظر لشبكة الإنترنت بشكل كامل من قبل الجهات الرسمية لأيام عدة.

**حجب ومنع التغطيات الإعلامية حقا أهدافا للحكومة إلا أن تداعياتها عكسية إذ تؤثر على السلم والأمن المجتمعي**

وتناول التقرير رسدا لمحتوى عينة واسعة من وسائل الإعلام حول تغطياتها قبل وعشية انطلاق الاحتجاجات وكذلك بعد انطلاقها، وتأثير الحظر الحكومي للإنترنت على التغطيات الإعلامية من ناحية الحجم والنوعية، وتحول مواقع التواصل الاجتماعي ومدونين إلى المصدر الرئيسي لتغطيات وسائل الإعلام الغربية والعربية والدولية. ولا حظ التقرير ضعف التغطيات الإعلامية في الأيام التي سبقت المظاهرات مباشرة، باستثناء تقارير متفرقة إلى جانب محدودية تغطية وسائل الإعلام للمظاهرات حتى بعد

## من يحمي الصحفيين ومؤسساتهم؟

الدائرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في ساحات التظاهر خوفا من الملاحقة والاعتقال.

أما على صعيد المؤسسات الصحافية والإعلامية فقد تم التعرض للعديد منها وطالها التخريب والحرق وإطلاق الرصاص من أطراف لا تزال مجهولة، لكنها على الغالب جهات ميليشياوية تخشى على مكاسبها وتخشى من اتساع نطاق التظاهرات ومحاسبة الفاسدين ولجم الميليشيات والجماعات المسلحة المنفصلة.

قلنا في البداية أنه بموجب هذا المشهد المساوي أن الصحافة يمكن أن تُضطهد والصحافيون يمكن أن يُهانوا ويُضربوا بهدف التهريب ومنعهم من أداء واجبهم المهني.

نقل الحقائق بالصوت والصورة والكلمة وتوثيق الشهادات الحية من أشد ما يوجب الكثير من السلطات ولهذا تجد نفسك في مازق لا تحسد عليه. سرعة انتشار الصور والأخبار وتداولها وخاصة تلك التي تفضح أشكالاً من القمع وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية ليس في صالح الأنظمة القمعية في أي مكان فكيف وقد صارت كل تلك الأدوات في متناول الجميع وصار توثيق الانتهاكات من أسهل ما يكون؟ لا شك أنه زمن مختلف لم تصمم كثير من الأنظمة نفسها على مقاساته واعتباراته.

صحيفة دي فيلت الألمانية التي يعمل فيها يراها القاضي والداني حتى تم الإفراج عنه في مطلع العام الماضي، لكن هناك العشرات من الصحفيين غيرهم مازالوا يقبعون في سجون الحكومة التركية.

القصة مختلفة عندما لا يكون هناك من يقف إلى جانب الصحفي وإلى جانب مؤسسته الإعلامية عندما تتعرض لها أجهزة الحكم من قوات أمنية في العراق مثلا وعشية ما عرف بانقفاضة الأول من أكتوبر تم تسجيل العشرات من الانتهاكات بحق الصحفيين ووسائل الإعلام.

في تركيا لا فرق بين صحفي تركي أو أجنبي عندما يتعلق الأمر بانتقاد سياسات الحزب الحاكم وزعيمه

النقابة الوطنية للصحافيين العراقيين قالت في بيان لها إنها وثقت أكثر من 40 انتهاكا بحق الصحفيين ووسائل الإعلام التي غطت التظاهرات إعلاميا، لافتة إلى أن النقابة تحفظت بنسخ تم رصدها لحالات اعتداء واعتقال واقتحام مقر المؤسسات الإعلامية ومصادرة أجهزة البلث. وأضافت النقابة إلى الكثير من الصحفيين تركوا العاصمة بغداد وباقي المدن اضطرا وتوجهوا صوب إقليم كردستان ودول مجاورة خوفا من الملاحقة والاعتقال. وأوضح النقابة أن الحال وصل بالصحافي أن يمنع عن نقل الأحداث

طاهر علوان  
كاتب عراقي مقيم في لندن

الصحافة يمكن أن تُضطهد ويمكن الاعتداء عليها، والصحافيون يمكن أن يُلاحقوا ويُسجنوا ولن تنفع معهم كلمة PRESS التي يرفعونها ولن تنفع لهم. بل بالعكس، فالزائر لأغلب البلاد العربية إذا ما سأل ضابط الجواز عن مهنته وأخبره أنه صحفي يكون قد ارتكب خطأ في حق نفسه. قد يتعرض للتحقيق وقد يدور جواز سفره على الأجهزة الأمنية بكل صنوفها حتى يؤذن له بالخروج.

بالأمس حدثني صديق عن واقعة تتعلق بصحافية أجنبية دخلت بلدا عربيا لقضاء إجازة لكنها قالت إنها صحافية عندما سألها ضابط الجواز عن مهنتها ليتم نقلها مباشرة إلى قسم أمني لسؤالها العديد من الأسئلة عن مكان عملها وتقاريرها وما إلى ذلك. وفوق ذلك، لم يسلم الصحفيون من الاعتقال في أغلب البلدان العربية. لا يكاد سجن عربي لم يمر به صحافي في الأقل.

في تركيا لا فرق بين صحفي تركي أو أجنبي عندما يتعلق الأمر بانتقاد سياسات الحزب الحاكم وزعيمه أو يتعلق بالعاطف مع فئة في ذلك البلد تتعرض للاضطهاد. قصة الصحافي الألماني دينيز بوجيل معلومة إذ قبع في السجون التركية لأكثر من عام بتهمة التعامل مع تنظيمات إرهابية والحقيقة أن السبب هو كتابته تقارير عن منطقة ديار بكر ذات الغالبية الكردية وهجمات السلطات عليها. بوجيل وقتت كل ألمانيا إلى جانبه وصولا إلى الرئيس الألماني ورئيسة الحكومة والبرلمان والرأي العام وتم رفع اسمه في لوحة ضوئية ضخمة اعتلت

## الحرس الثوري يفاخر باعتقال صحفي كشف ملفات فساد

وملفات الاختلاس والفساد والسرقات داخل مؤسسات النظام. كما نشر زعم أسرار الجيش الإلكتروني الإيراني وأنشطته الاستخباراتية ضد مختلف الدول والمؤسسات، بالإضافة إلى تفاصيل مقتل قائد هذا الجيش، محمد حسين تاجيك، الذي أقبل من منصبه عقب اعتقال وتعذيب بتهمة التجسس وتسريب معلومات لصالح الحركة الخضراء المعارضة داخل إيران.

ويبدو أن عملية استهداف الصحافيين العائدين من الخارج منظمة منذ فترة في إيران، حيث أيدت محكمة إيرانية حكما بالسجن 11 عاما لكاتب ساخر محتجز منذ عام تقريبا، بعد اعتقاله لأسباب مجهولة من قبل جهاز استخبارات ميليشيا الحرس الثوري الإيراني لدى عودته من خارج البلاد. واعتقلت عناصر استخبارات الحرس الثوري الكاتب الصحفي الساخر كيومرث مرزبان في سبتمبر 2018، في حين اتهمته الشبهة 15 داخل ما يعرف بالمحكمة الثورية بالعاصمة طهران بالتعاون مع حكومة دولة معادية لإيران، والتواطؤ ضد النظام.

وقال أغاسي، في تغريدته، إن موكله الشاب مرزبان سجن بسبب كتاباته الساخرة، وشملت الاتهامات إهانة المقدسات ونظام ولاية الفقيه، فضلا عن الخميني إلى جانب الإساءة لمسؤولين إيرانيين بارزين ضمن النظام الديني المسيطر على البلاد منذ عام 1979.

تضمنت تهديدات وتحذيرات بتصفيته من قبل أجهزة الاستخبارات الإيرانية في حال استمراره بفضح ملفات الفساد ومحلات القمع والملاحقة ضد الناشطين والصحافيين والمنتقدين. وكتب زعم في إحدى مقالاته أن "هناك شخصيات موثوقة اتصلت بي واقسمت بأن هناك عملية مشتركة بين فيلق القدس ووزارة الاستخبارات وجهاز استخبارات الحرس الثوري لاختطافي، لأنهم يريدون سد الثغرات الأمنية، وهذا يعني أنهم يريدون سد الثغرات من خلال خطف أو اغتيال المعارضين".

وروح الله هو نجل رجل الدين محمد علي زعم، أحد كبار مسؤولي النظام الإيراني الذي ترأس عدة مؤسسات ثقافية تابعة للنظام، كان قد نشر آلاف الصفحات من الوثائق والمعلومات الشخصية والمكتوبة تضمنت أسراراً من داخل الأجهزة الأمنية وملفات الفساد



روح الله زعم كشف أسرار الجيش الإلكتروني الإيراني

طهران - أعلن الحرس الثوري الإيراني في بيان أن جهازه الاستخباراتي تمكن من اعتقال الصحفي روح الله زعم بعد استدراجه، في عملية وصفها بالمعقدة، حيث كان الصحفي يقيم في فرنسا منذ خروجه من إيران عقب إطلاق سراحه بعد أشهر من الاعتقال بسبب مشاركته في الانتفاضة الخضراء عام 2009.

واعقل الحرس الثوري روح الله زعم، مدير موقع "أمد نيوز" المعارض القريب من الحركة الخضراء وقام بدور كبير في تغطية الاحتجاجات الشعبية خلال الأعوام الماضية.

وقام زعم بإنشاء موقع "أمد نيوز" الذي كان يسرب الأخبار من داخل أجهزة النظام ولعب دورا كبيرا في كشف ملفات الفساد وكذلك تغطية الاحتجاجات الشعبية.

ونشر الصحافي والناشط الإصلاحي في وقت سابق رسائل نصية وصلته